العلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة وانعكاساتها على التجارة العربية

أ. م. د. أحمد طه حسين العليوي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

إن الاقتصاد لايسير نفسه وان على الدول الانتباه لأي اضطراب اقتصادي خارجي (في دول أخرى) حيث إن الاقتصاد الدولي يعمل بسلاسة في شبكة معقدة من العلاقات التجارية والمالية بين جميع الدول. ولكي يسير النظام الاقتصادي الدولي بسلاسة فانه يساهم في التنمية الاقتصادية السريعة حيث إن أنظمة التجارة الدولية عانت في جانب الإنتاج والمداخيل لمختلف إنحاء العالم.

لذلك فان على الدول إن تراقب علاقاتها الاقتصادية الدولية من خلال السياسات التجارية وإدارة أسواق الصرف الأجنبي وتنسيق سياساتها الاقتصادية مع الدول الأخرى.

لذلك فقد حاول البحث التعرف على أهم تلك التحديات التي تواجه الاقتصادات التي تتعلق بشكل مباشر بمستقبل التجارة من خلال ثورة المعلوماتية التي تدخلت حتى على تقييد العلاقات الاقتصادية الخارجية وخاصة التجارية منها وشكل التكتلات الاقتصادية وبالأخص منظمة التجارة العالمية ودورها في تخفيض الإخطار في الأسواق الرأسمالية واستقرار النظام النقدي الوطني والسياسات المالية والنقدية للبلد في سبيل تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية.

مقدمة البحث

يعتبر ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة للتطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية لأخرى.

لتقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي.

والمتتبع لتطورات الاقتصاد الدولي يلاحظ إن هذه الشروط قد توافرت بدرجة معينة في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية السبعينات بفضل الدور المهم الذي تلعبه المنظمات الدولية النقدية والتجارية والمالية المنبثقة من مؤتمر بروتون وودز **B.woods** لسنة ١٩٤٤ من جهة وعزم الولايات المتحدة الأمريكية (مخطط مارشال) على إعادة بناء أوربا الرأسمالية من جهة ثانية.

فالازدهار الاقتصادي الذي ميز هذه المرحلة كان لها تأثيرات ايجابية على التجارة الدولية عموما وتجارة المواد الأولية للدول النامية نتيجة لارتفاع الطلب الدولي عليها. الأمر الذي خلق نوعا من الطموح للدول النامية في تحسين موقعها في التقسيم الدولي للعمل وذلك بتغير هيكل النظام التجاري التقليدي المبني على تبادل المواد الأولية مقابل المنتجات الصناعية.

وقد مرت العديد من التطورات والتغيرات التي عرفتها الدول حمائية وإقليمية وسببت العديد من المشاكل التي أصبحت تلاحق التجارة الدولية بسبب انتهاك قواعد الجات وارتفاع القيود والحماية على الخصوص. وبدأت مرحلة تنامي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العابرة للأقاليم وميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده منظمة التجارة العالمية إضافة إلى التطور التكنولوجي وثورة المعلومات التي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة وهي سمة النظام الاقتصادي العالمي الجديد لذلك نتجت من هذه الدراسة

الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية في ظل نظام تجاري جديد. وهل سيعمل على تسهيل مهمة البلدان العربية في تحسين موقعها التجاري ؟ وماهي العقبات التي تواجهها ؟

منهجية البحث

ظهرت في العصر الحديث العديد من التحديات العالمية والتي جاءت تحت إطار مايعرف بالعولمة الاقتصادية وفي إطار تحديات التكتلات الاقتصادية الأجنبية والسياسات التي أنتجها صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومافرزته التحديات في مايعرف بثورة المعلوماتية وتقييد العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة ماعرف عن التجارة الالكترونية وبالمقابل فان اغلب الدول العربية تعاني من ضعف في قاعدتها الإنتاجية والمعلوماتية وضعف القدرة التنافسية وضعف حجم الأسواق الخارجية لبضائعها بالإضافة إلى عدم استقرارها السياسي والاجتماعي مما ولد أكثر من حلقة مفرغة بينها وجهود التنمية التي تنشرها مما تتطلب الدراسة في إيجاد سبل النجاح إمام هذا الكم الهائل من التطورات والتحديات من فتح الأسواق والعلاقات الاقتصادية وتطوير قاعدتها الإنتاجية والمعلوماتية بكفاءة اقتصادية والقدرة على التنافسية في الأسواق الخارجية والداخلية التي سيستعرض هذا البحث على جميع تلك الأوضاع غير الملائمة والواقع العالمي المطروح الذي لامفر منه.

مشكلة البحث:

تعاني اغلب الاقتصادات العربية العديد من المشكلات في اقتصاداتها وخاصة تجارتها الخارجية إمام الانفتاح العالمي واعتمادها على الوصفات الجاهزة إمام تحديات ثورة المعلوماتية مما أسهم إلى عرقلة جهود التنمية الاقتصادية فيها.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تشخيص أهم المشكلات التي تعاني منها اغلب الاقتصادات العربية وبالأخص في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية ومدى القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

فرضية البحث :

إن هنالك العديد من التحديات العالمية منها التكتلات الاقتصادية والسياسات المعتمدة من قبل الهيئات العالمية أثرت بشكل مباشر على تعقيد مسار العلاقات الاقتصادية الدولية. أثرت بشكل كبير على عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لأغلب بلدان العالم ومنها العالم العربي خاصة وفي اتجاهات التجارة الدولية.

المبحث الأول
دور المنظمات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث

لقد نظم الاقتصاد الدولي بموجب مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤ ثلاث ركائز أساسية أهمها : (الدليمي، ٢٠٠٤ : ١٥٧)

١- صندوق النقد الدولي **IMF**

٢- منظمة التجارة الدولية **ITO**

٣- البنك الدولي للتنمية وإعادة التعمير **IBRD**

يهتم صندوق النقد الدولي بالمشكلات ذات الأجل القصير الناجمة عن العلاقات والترابط النقدي والسيولة الدولية. فهو يساعد على تهيئة السبل وحل المشكلات التي ترافق العلاقات التجارية بين الدول المعنية لاسيما فيما يخص تسوية المدفوعات النقدية ومشكلات ميزان المدفوعات (مرسي، ١٩٨٠: ١١) إما منظمة التجارة الدولية **ITO** تتعامل مع الجانب الحقيقي للعلاقات التجارية فهي تساعد على خلق نظام ليبرالي من الأنظمة التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي نحو نظام من العلاقات التجارية الحرة وبدون قيود أو سدود. إلا إن هذه المنظمة لم تتم الموافقة عليها وبدلا منها أنشأت منظمة الجات **GATT** في جنيف

وقامت بتشخيص المشكلات التي ترافق العلاقات التجارية الدولية والسياسات الدولية بين الدول وقد حققت بعض النجاحات الملحوظة في هذا الميدان وأصبحت تظم في عضويتها (٧) بلدان، وان معظم الدول الصناعية الرئيسية في العالم الغربي هي أعضاء في هذه المنظمة وكذلك الكثير من الأقطار النامية وما نسبتها (٣/٢) من الأعضاء ماعدا البلدان الاشتراكية سابقا التي لم تنظم إليها. أي إن حوالي (٨٠%) من تجارة العالم أصبحت تمر وتظم من خلال هذه المنظمة والبلدان المنظمة لها. إن القاعدة الأساسية التي تسير عليها **GATT** هي عدم التميز. فالبلدان المنظمة إليها تقبل على أساس الدول ذات الأفضلية في العلاقات التجارية. لقد حصلت عدة جولات من المفاوضات التجارية تحت مظلة منظمة **GATT** ولكن يبدو إن الولايات المتحدة وكندا تحاول الحصول على تخفيضات كبيرة في التعريفة الكمركية من الأقطار الأوربية الأخرى، ثم تطورت إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية **ITO** حيث أنظمت لها الكثير من الدول النامية بالإرادة الحرة أو الاضطرار. إما البنك الدولي للتنمية وإعادة التعمير **IBRD**. فهو يساعد عل ربط الاستثمار الدولي في الاتجاهات المرغوبة فهو بشكل خاص يساعد الأقطار التي هي بحاجة إلى رأس مال أجنبي وهي الأقطار النامية بان تحصل على رأس مال من الأقطار الصناعية المتقدمة ولكن لابد من القول إن الميل نحو إصلاح النظام الاقتصادي الدولي قد واجهة الكثير من المشكلات حيث إن مشكلة السيولة النقدية الدولية تعد من المشكلات البارزة على سطح هذا النظام. وكذلك فان الجدال حول السياسات التجارية قد تكشف. والاختلاف في وجهات النظر بين الدول كانت حادة وبارزة وحتى إن البنك الدولي قد قام بإصلاحات جدية في حل المشكلات للاقتصاديات النامية وبقي الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية ينفذ خارج اهتمامات البنك الدولي وقراراته (الدليمي، ٢٠٠٤ : ١٥٨)

وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية واغلال منظمة الكلاسيكون (داخل الجدار الشوعي) انظمت الكثير من دول اوربا الشرقية الى منظمة التجارة الدولية (**ITO**). ثم وجدت الولايات المتحدة نفسها المسيطرة على العالم فاستخدمت هذه المنظمات والمؤسسات الاقتصادية للهيمنة على الاقتصاد العالمي ومن ثم توسعت نفوذ مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي

IMF والبنك الدولي IWB وكل هذه المؤسسات تقود باتجاه واحد هو عولمة الاقتصاد فتحولت منظمة التجارة الدولية الى منظمة التجارة العالمية WTO وحاولت هذه ان تجعل ساحة عملياتها الاقتصادية والتجارية كل العالم وبذلك تسهل عليها السيطرة على الاقتصاد العالمي. وبانتشار المعلوماتية فان الولايات المتحدة ودول اوربا تحاول بناء هياكل ارتكازية تكنلوجية لتحويل التجارة التقليدية الى تجارة رقمية تتعامل بالانترنيت. حيث توصي الدول الى ضرورة الانضمام اليها وبناء هذه القاعدة لكي تتاهل الى تحويل الاقتصاد الدولي الى اقتصاد عالمي حيث لاارادة للدول الصغيرة الافي التكييف مع هذه الاجهزة والمؤسسات التي تنفذ العولمة. حيث اخذت جوانب متعددة منها انخفاض القيود على التجارة وتحولت من تجارة عبر الحدود الى تجارة على الانترنيت وفي هذه الحالة بدات الدول كافة تسعى الى ذلك. اذ كانت اتفاقية GATT تحاول الغاء جذر الحماية من اجل تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الضرائب الكمركية للسلع الصناعية في الدول المتقدمة من ٤٠% الى اقل من ١٠% لعام ١٩٨٠. (صفر، ٢٠٠٧: ٣٠-٤٠)

ويعد البنك الدولي عام ١٩٩٥، ان زيادة تعامل الدول النامية واندماجها بالاقتصاد العالمي ربما يمثل اهم صفة لزيادة الرفاهية لكل الدول النامية والمتقدمة في الاجل الطويل. ويعد صندوق النقد الدولي توسيع نطاق سوق التجارة وزيادة تعبئة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات المسيطرة. ان زيادة ارتباط الاقتصاديات العالمية بالاسواق العالمية الخارجية يؤدي الى الازمات الاقتصادية والمالية وسوف تظهر اثارها على الدول الصغيرة. وظهرت اساليب السيطرة على مفاصل الاقتصاد العالمي وهي، التجارة الخارجية والانظمة التجارية والنقدية والاستثمارية المالية بواسطة مؤسسات مثل منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي (طاقة، ٢٠٠٦ : ٣٠-٣١). اذ اوجدت هذه المؤسسات العملاقة بنية اقتصادية عالمية امام جميع البلدان. ويتطلب مقدارا عاليا من الكفاءة الانتاجية والتنافسية وتتسم بالتقدم التقني السريع والدرجة العالية من الاعتماد المتبادل.

- برامج الصندوق في العلاقات الاقتصادية الدولية

لقد وضعت وصفات جاهزة للبلدان النامية للاخذ ببرامج التكيف والاصلاح الهيكلي نذكر منها فيما يسمى بالاسلوب النقدي في علاج مشكلات ميزان المدفوعات ومعالجة مشكلات التضخم والعجز في الميزانية. حيث كان الموضوع الرئيسي للاقتصاد. ويعد الكساد الكبير هو زيادة الطلب الفعال الذي يعني بالانفاق الكلي الاستثماري والاستهلاكي الخاص والعام. في حين رافق دور النقود في التغيرات النقدية اهمالا نسبيا. ثم سرعان ماعادت المتغرات النقدية تلعب دورا مهما في العلاقات الاقتصادية الدولية لان تسوية المدفوعات الدولية لاتتم الامن خلال النقود. ان هذا النوذج يعود في اساسياته الى النظرية النقدية والتي تركز على ثلاث نقاط. (الدليمي، ٢٠٠٤ : ١١٣)

١- ان المشكلات الاقتصادية للدول هي مشكلات نقدية بالاساس تركز بشكل كبير على المتغيرات النقدية والعلاقة بين المعروض النقدي بالداخل ومشكلات ميزان المدفوعات في الخارج وتاثير ذلك في المتغرات الاقتصادية الاخرى اكثر من كونه يركز على العلاقات السلعية الحقيقية.

٢- هنالك مصدران اساسيان للنمو في الاقتصاد هما، التوسع في العرض النقدي الداخلي ثم التبادل بين السلع والموجودات الاخرى في المجال الدولي وهي التي تؤثر على حالات ميزان مدفوعات دول العالم كافة.

٣- ان الاسلوب النقدي الذي ركز عليه الاقتصاديون العاملون في صندوق النقد الدولي IMF ومن بينهم بولاك POLALC، ومونتيل ومحسن خان وفرانك فايت وغيرهم. من الذين يركزون على على ان المشكلة الاساسية امام الاقتصادات النامية هي مشكلة نقدية اذ ان حالات العجز في ميزان المدفوعات تعني ان هنالك فائض في المدفوعات من قبل الافراد في البلد المعني بالنسبة فيما لها من حقوق على الاجانب وهذا يعني انه يجب ان يكون هنالك طلب صافي على النقد الاجنبي من قبل السلطات النقدية في البلد أي بمعنى ان الطلب على النقود قد يتناقص ايضا وان النقود المحلية قد تحولت الى السلطات المؤولة على النقد الاحتياطي النقدي الاجنبي، وبموجب ذلك اذا لم تقدم

السلطات النقدية على زيادة عرض النقود سوف يتحقق عجز في الموجودات الذي يمكن ان يصحح تلقائيا عن طريق رفع معدلات الفائدة او سياسة نقدية متشددة. هذه الحلات في الاقتصادات النامية تكون مقرونة برغبة الافراد بشراء العملات الاجنبية كلما تزايدت مواردهم خلال الزمن وفي مجال تزايد العملة المحلية فان العرض المحلي في بلد معين قد يكون سبب التغيرات في الاحتياطيات الاجنبية وفي مستوى التوسع في الائتمان المحلي. والفرضية الاساسية الاخرى نركز عليها من خلال الاسلوب النقدي كما جاء في الصندوق هي. ان عرض النقود يتغير بشكل موجب مع مستوى الاحتياطات الاجنبية والفرضية الاخرى هي ثبات سعر الصرف، اما في حالة كون اسعار الصرف تخضع للتعويم عندئذ يجب البحث عن اساليب اخرى للاصلاح الهيكلي. اما اسلوب البنك الدولي في الاصلاح الهيكلي (عبدالله، ٢٠٠٠ : ٢٥). يركز على ان المشكلة الاساسية التي تواجه البلدان النامية هي الفجوتين. حيث ان هذه البلدان تمر بحلقة مفرغة للفقر سببها الاساسي عدم كفاية مدخراتها المالية لاحداث تراكم راس المال المطلوب للقيام بعمليات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية.

ومن ناحية اخرى فان عدم كفاية الطاقة الاستيعابية لاقتصاداتها على استيعاب الاستثمارات الاجنبية المطلوبة فهي باختصار فجوة ادخارات الاستثمار وفجوة التجارة الخارجية الصادرات – الواردات التي تحتاج في النهاية الى ضرورة تدخل راس المال الاجنبي والقروض الخارجية لكي تعالج مشكلات النمو في الاقتصادات النامية.

ويوضح جنري وسيركون. بناء نموذج النمو الذي يقوده قطاع التصدير. لان معدل النمو الصادرات بوصفه محددا للطلب يمكن ان يشكل في الوقت نفسه محدودا مهما من محددات حجم الاستثمار وان النمو يتطلب زيادة الاستيرادات ولكن الصادرات لاتزيد بالسرعة نفسها التي تزيد بها الاستيرادات، فان النمو سوف يقيده وضع اوحالة ميزان المدفوعات كذلك كلما كان حجم السوق الداخلي صغيرا. وهذه هي البلدان النامية بشكل عام كلما كان دور الطلب الخارجي اكثر اهمية في الحصول على فوائد اقتصاديات الحجم من الانتاج.

– المعلوماتية

يمر العالم بمرحلة انتقالية تموج بتحويلات جذرية عملية وشاملة في كافة المجالات. مرحلة تنكسر فيها القيود وتلغى الحدود وتتفتح الاسواق وتشتغل المنافسة وساطة دور التكنلوجيا الحديثة. اعتماد اساليب التجارة الالكترونية من خلال مايسمى ربط الشركاء التجاريين **interorgnaization system (IOS)** او التبادل الالكتروني للبيانات والوثائق **Eledronic data inidchonge (EDI)**. وتشيد بين الاقتصاد الجديد، اقتصاد المعرفة او الاقتصاد الالكتروني. (عباس،٢٠٠٥ : ٢) أي تحقيق انسياب البيانات والمعلومات التجارية دون تدخل بشري باقل تكلفة واعلى كفاءة. ومن امثلة ذلك. الاعلانات التجارية والخدمة والوظيفة وعقد الصفات، وسداد الالتزامات المالية ومتابعة اجراء توزيع وتسليم البضائع والمعاملات المصرفية وغيرها واصبحت الان تشكل مابين ٢٠-٢٥% من حجم التجارة العالمية. ويوجد موقع واحد في الدول العربية **(Kunoozy.com)** وهو موقع تجاري وترتيبه التاسع عشر، والمواقع التجارية والتسويقية على الانترنيت ماهي الامواقع بسيطة لايزيد عدد روادها عن (١٠٠٠) في اليوم والمواقع التجارية القليلة المتوفرة لاتبيع الى لمؤسسات عربية في الخارج. وقد بقى اقتصاد العالم لفترة طويلة من الزمن مرتبط بشكل عضوي باسعار النفط فلم يكن هنالك من بنية حقيقية ولا استثمارات ولاقوانين تواكب التطور التكنولوجي (عبدالله، ٢٠٠٠ : ٢٤).

كما ان المجتمع العربي لم يستعد للدخول في زمرة المجتمعات المعلوماتية رغم ان صناعة المعلومات قد كسبت ارض لاباس بها في العديد من البلدان العربية الا انها ماتزال في بدايتها. وقد انحصرت صناعة المعلومات في دعامتين :

١- انتاج البرامجيات والاتصال بشبكات المعلومات وصناعة الالكترونيات يقوم على اسيراد الحاسبات المنتهية من الدول الصناعية

٢- التبادل الافقي بين البلدان العربية في مجال المعلوماتية يكاد يكون غائب ولاسباب ابرزها ضعف البنى التحتية وهجرة الموارد البشرية والمادية ومحدودية السوق العربي الذي يصعب اجتذاب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية للاستثمار. ان الاقتصاد المبني على المعرفة هو اتجاه متنامي وذلك بفعل ثورة المعلومات والاتصالات والانفتاح على

الاقتصاد العالمي يحمل في طياته مخاطر ولكنه يحمل فرصا جديدة اذا استطاعت أي مؤسسة صناعية تجارية واتاحة فرصة للاستثمارات ووضع سياسة للمعلومات عل المستوى الوطني والاقليمي. (الدين، ٢٠٠٣ :٣٣٢)

وان سياسة المعلومات لابد وان تتسم بالشمول والمرونة وقابلية التطبيق كذلك لابد وان تستند الى مجلس وطني للمعلومات او ماشابه ذلك تكون مهمتها القيام بمهام التنسيق والتكامل لكل وحدات قطاع المعلومات. ان قطاع صناعة المعلومات هو القطاع الذي يمكن ان يسهم كثيرا في دفع التعاون العربي /العربي من خلال تكوين سوق عربية مشتركة في هذه الصناعة الواعدة. كما ان الاهتمام بالتعليم باعتباره من اهم مقومات المجتمع المعلوماتي.ان العالم العربي باشد الحاجة الى تعليم حقيقي يشجع على تنمية القدرات وعلى حل المشكلات عن طريق ربط تخطيط التعليم بتخطيط القوى العاملة ويرتبط بهذا، التعليم المستمر والتنمية المهنية، حيث ان هنالك تحديات تواجهنا في المستقبل وهي مساندة محو الامية المتعددة (الكتابية والالكترونية بمختلف اشكاله) (**www.nis.gov.jo**)

المبحث الثاني
تطور العلاقات الدولية المعاصرة في التجارة الخارجية

ان التجارة الالكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنيت العالمية كاحد اهم سمات القرن الواحد والعشرين في مختلف دول العالم التي يتوجب ان تتواءم مع عصر الاقتصاد الشبكي العالمي، ترتكز على الالمام الكامن بالتطورات التكنولوجية التي طرات على تنفيذ العمليات التجارية عبر شبكة الانترنيت وقبل ان نختم هذا المبحث نحب ان نوضح بعض المفاهيم المهمة ومنها :

التجارة الالكترونية، الايرادات الالكترونية، الضريبة الالكترونية. (زيود وامين، ٢٠٠٧ : ٢٧) تعد المعرفة من اهم مايميز عصرنا الحالي اذ تمثل المكانة الاولى في تنافس الامم، فلم تعد قدرات الانتاج والاداء اليوم في المنشات الحديثة تقاس بما تمتلك من راس مال والعمل بالمعرفة التي تمتلكها هذه المنشات، أي القدرات الفكرية والابداعية التي تعتبر الاهم بين عناصر الانتاج، وان المعلوماتية تغلغلت في معظم القطاعات ومنها قطاع التجارة الى الدرجة

التي تحولت معها الاساليب والممارسات التي تستخدمها المؤسسات العامة في هذا القطاع تحولا جذريا وشاملا فقد ساد العالم موجة صاخبة من الاهتمام المتصاعد بالتجارة عبر شبكة الانترنيت والتجارة الالكترونية كضمان للدخول في القرن الواحد والعشرين.

ومع انتشار التجارة الالكترونية وتزايد الاهتمام بها تحول الاقتصاديون والقانونيون للتفكير جديا بكيفية مجاراة هذا التطور المتسارع في انتشار التجارة الالكترونية مع القواعد التشريعية والضريبية التي لاتزال حتى في العديد من الدول المتقدمة ضمن اطارها التقليدي. لاسيما وان الايرادات الضريبية اصبحت تمثل جانبا هاما من الايرادات بشكل عام. ولهذا اخذت مجموع الدول العربية تولي اهتماما متزايدا بهذه الايرادات لتمويل العديد من مشاريع البنى التحتية وتوفير الخدمات لشعوبها.

لعب ظهور التجارة الالكترونية دورا هاما في تفعيل حركة النشاط لمعظم الفعاليات الاقتصادية العالمية، وقد تجاوز دورها حدود المنتجين حتى بلغ الى تحسين مستوى الرفاهية لدى المستهلكين كما اصبحت التجارة الالكترونية تؤثر على سياسات الدول ولاسيما السياسات المالية والضريبية.

ان التجارة العربية تواجه تحدي التجارة الالكترونية وماتتضمنه من تغير جذري في سلوك المستهلك العربي اذا ترفضه استهلاك المنتجات التي يتم تداولها عبر شبكة الانترنيت.

لقد ظهرت العديد من الدراسات مناقشة الاثار المتوقعة للتجارة الالكترونية على نواحي السياسة المالية التي دخلت في هذا الميدان وتظهر معظم الدراسات وجود فجوات هامة في الانظمة الضريبية الحالية تجاه التجارة الالكترونية تتمثل في فجوة تشريعية تتضح من خلال ضعف امكانيات الرقابة الحكومية وصعوبة التعرف على النشاطات التجارية التي تمت داخل الدولة وكذلك عدم امكانية تحقيق العدالة بين انواع المتعاملين في التجارة التقليدية الالكترونية.

استخدم الكثيرون من مصطلح التجارة الالكترونية رديفا لمصطلح الاعمال الالكترونية، الا ان هذا يعتبر خطا شائعا لايراعي الفرق بينهما فالاعمال الالكترونية تقوم على فكرة اتمتة الاداء في العلاقة بين اطارين من العمل وتمتد لسائر الانشطة الادارية والانتاجية

والمالية والخدمية، ولاتتعلق فقط بعلاقة المورد بالزبون – بل تمتد لعلاقة المنشاة بوكلائها وموظفيها وعملائها – والى انماط اداء العمل وتقييمه والرقابة عليه في حين ان التجارة الالكترونية نشاط تجاري يهتم بتعاقدات البيع والشراء وطلب الخدمة وتلقيها باليات تقنية ضمن بيئة تقنية خاصة به (نوح، ٢٠٠٠ : ١١٦-١٢٩) فالتجارة الالكترونية هي مجرد وجه رئيسي من اوجه الاعمال الالكترونية مثل. التسويق الالكتروني المصارف الالكترونية، التوريد الالكتروني، وما الى ذلك من انشطة الاعمال الالكترونية وبالتالي فان علاقة الاعمال الالكترونية بالتجارة الالكترونية هي علاقة الكل بالجزء، العام الخاص، والتكنولوجيا المتكاملة وتطبيقها (الرفاعي، ٢٠٠٢ : ٣٦)

اذا تقدم التجارة الالكترونية اسلوبا جديدا للغاية في اجراء التعليمات التجارية فهي تتعامل مع منتجات رقمية الكترونية مختلفة تماما عن غيرها، فهي منتجات يتم تصنيعها ونقلها وتسليمها واستهلاكها فتبع مادي مالوف التجارة الالكترونية اشكالها وابعادها الاقتصادية والمالية (الدين، ١٩٩٩ : ٥٢). وقد جرى التبادل في السابق وفقا لاسس تقليدية رسمية كتابية طال فيها الانتظار والاتفاق، في حين يتم اليوم بلحظات سريعة ومرنة اذ تبرم الصفقات الكبيرة بسرعة ودقة عالية، واصبحت الاسواق العالمية متجانسة بحدود كبيرة كما لو اننا نتحدث عن سوق عالمية واحدة تتماثل فيها الانماط والعادات الاستهلاكية واساليب الاستخدام وغيرها من المفردات (العسكري، ٢٠٠٢ : ١٩١)

وقد تنوعت وتعددت التعاريف التي تناولت التجارة الالكترونية، فقد اعتبرها البعض بانها عمليات البيع والشراء بين المنتجين والمستهلكين او بين الشركات بعضهما ببعض باستخاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وراى اخرون بانها شكل من اشكال التبادل التجاري باستخدام شبكة الاتصالات بين الشركات ببعضها البعض والشركات وعملائها او بين الشركات والادارة العامة (رضوان، ١٩٩٩ :٣٤٨)

وتعني التجارة الالكترونية وجود سوق عالمي يتمكن من خلاله العاملون في الحلقات الانتاجية بالتعامل الالي الفوري مع بعضهم البعض لمصلحتهم المشتركة والمتبادلة، بتعدد الباحثين فان الباحثة ترى ان التعريف الانسب هو تعريف منظمة التجارة العالمية **(W.T.O)**

التي عرفت التجارة الالكترونية بانها : النشاط التجاري الذي يشمل انتاج وترويج وتسويق وتوزيع (تسليم) المنتجات من سلع وخدمات من خلال شبكة الاتصالات الالكترونية (النجار، ٢٠٠٢: ١٤)

مفهوم التجارة الالكترونية (Ec concept)

تمثل التجارة الالكترونية واحد من موضوعي مايسمى بالاقتصاد الرقمي (Digital Economy) حيث يقوم الاقتصاد الرقمي على حقيقتين هما :

أ- التجارة الالكترونية (ElecTrome Commerce)

ب- تقنية المعلومات (InformaTeor Technology)

تقنية المعلومات في عصر الحوسبة والاتصال هي التي خلفت الوجود الواقع للتجارة الالكترونية التي تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وادارة النشاط التجاري والتجارة الالكترونية : هي تنفيذ وادارة الانشطة التجارية المتعلقة بالسلع والخدمات بواسطة تحويل المعطيات عبر شبكة الانترنيت او الانظمة التقنية المشابهة وتتخذ التجارة الالكترونية اشكالا عدة منها عرض السلع والخدمات عبر الانترنيت واجراء البيع مع عمليات الدفع النقدي بالبطاقات النقدية او بغيرها من وسائل الدفع وانشاء متاجر افتراضية على الانترنيت والقيام بانشطة التزويد والتوزيع والوكالة التجارة وممارسة الخدمات المالية وخدمات النقل والشحن وغيرها عبر الانترنيت. وقد صنفت التجارة الالكترونية عالميا ضمن نطاق الخدمات وذلك من خلال التقرير الصادر عن منظمة التجارة العالمية (W.T.O) الخاص بالخدمات بتاريخ (١٩٩٩/٣/١٧) حيث اعتبر التقرير ان تزويد الخدمات بالطرق التقنية يقع ضمن نطاق الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعليه تخضع هذه التجارة الى نصوص اتفاقية التجارة العامة كافة في الخدمات من حيث الالتزامات والمتطلبات. ويمكن تقسيم التجارة الالكترونية الى عدد من المعاملات حسب طبيعة المتعاملين. (النجار، ٢٠٠٢: ١٥)

١- تعامل بين شركة تجارية وشركة تجارية اخرى **Business To Business (B2B)**

٢- تعامل بين شركة تجارية وحكومة **Business To Government (B2G)**

٣- تعامل بين شركة تجارية ومستهلك فردي **Business To Consumer (B2C)**

٤- تعامل بين حكومة ومستهلكين **Government To Consumer (G2C)**

٥- تعامل بين مستهلك ومستهلك **Consumer To Consumer (C2C)**

كان يقوم مستهلك مابيع سيارة مستعملة او عقار اوي سلعة اخرى الى مستهلك اخر على الانترنيت

٦- التجارة الالكترونية داخل مجال الاعمال : حيث يتم هنا استخدام نظم التجارة الالكترونية داخليا من خلال شبكة الانترنيت الخاصة بالعمل من اجل تقديم الخدمات للموظفين كبيع المنظمة او المؤسسة للموظفين باسعار منخفضة

٧- التجارة الالكترونية في مجال الاعمال : حيث تقوم هنا بعض المعاهدات والمنظمات غير الرسمية باستخدام نظم وطرق التجارة الالكترونية بهدف تحسين خدماتها للأعضاء

٣- مزايا التجارة الالكترونية

يمكن تبويب اهم المزايا في ثلاث مجموعات رئيسية كالاتي

١- مزايا التجارة الالكترونية على المستوى القومي

أ- تعتبر التجارة الالكترونية احد المداخل الرئيسية لاي شركة لزيادة حجمها في التسويق، ومن ثم زيادة المزايا التنافسية لها، وهذا بدوره يزيد الصادرات نظرا لما تحققه التجارة الالكترونية من سهولة الوصول الى مراكز الاستهلاك الرئيسية، اضافة الى السرعة في عقد وانهاء الصفقات (عبدالهادي، ٢٠٠٠: ٢٦١)

ب- مكنت التجارة الالكترونية من تسويق السلع والخدمات عالميا بالغائها للحدود والقيود امام دخول الاسواق التجارية، وتحول العالم بذلك الى سوق مفتوح امام المستهلك بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبائع او المشتري (حصاونة، ٢٠٠١ : ٢١)

ج- تساهم التجارة الالكترونية في تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اذ تمثل هذه المشروعات محور التنمية الاقتصادية، لكنها تعاني من نقص الموارد للوصول الى الاسواق العالمية. فالتجارة الالكترونية توفر امكانية المشاركة في حركة التجارة العالمية بفعالية وكفاءة بما تقدمه من تخفيض من تكاليف التسويق وترويج وتوفير في الوقت والمكان المطلوبين لاداء المعاملات

٢- مزايا التجارة الالكترونية على مستوى قطاعات ومؤسسات الاعمال والشركات

١- وفرة المعلومات المتعلقة بالاسعار والصفقات الاعمال وطلبات الاسواق

٢- تحسين جودة العمل من خلال اساليب جديدة اكثر كفاءة وسرعة

٣- تخفيض التكاليف سواء كانت ادارية ام تكاليف شحن واعلان

٤- تقدم التجارة الالكترونية خدمة كبرى للمؤسسات في ميدان تقديم واقعها وكفاءة موظفيها وسلامة وفعالية بنيتها التحتية

٣- مزايا التجارة الالكترونية على مستوى الافراد

تساهم التجارة الالكترونية في توفير العديد من الفرص في دنيا الاعمال للافراد سواء كانوا عملاء، موردين، اصحاب مهن حرة.. وذلك كالاتي (عبدالهادي، ٢٠٠٠، ٢٦٢)

١- تساعد في فهم احتياجات العملاء

٢- تخلق حافزا كبيرا لزيادة القدرة التنافسية والبحث في اساليب حديثة متطورة

٣- اختصار الدورة التجارية اذ يتم الشحن بشكل مباشر من المصانع الى المستهلك النهائي مما يوفر التكاليف ويختصر الزمن مما يوفر فرصة لتخفيض الاسعار

٤- فتحت مجالا جديدا لكثير من الخدمات المهنية التي يقدمها اصحاب المهن الحرة من محامين واطباء ومحاسبين وغيرهم، وهذا بدوره يؤدي الى ايجاد فرص عمل جديدة يقابله اضافة خدمات ومنتجات جديدة

٤- تحديات التجارة الالكترونية

يمكن عرض وتبويب المسائل والمشكلات القانونية الناشئة في حقل التجارة الالكترونية وكالاتي :-

أ- عقود التجارة الالكترونية وقانونية التعاقد ووثائقه وادلة التواقيع الالكترونية. بما ان طلبيات البضاعة او الخدمات تتم على الشبكة. اما بالدخول الى الموقع المعني من قبل المستخدم او عبر البريد الالكتروني، ولمل كان ابرام العقود يتم ايضا على الشبكة، فانه من اولى المشكلات التي تتاثر في هذا الميدان مدى صحة هذه المحررات والعقود التي لاتتضمن توقيعا ماديا عليها من قبل اطرافها او مصدريها. وامام هذا فان قبول القضاء للتعاقدات الالكترونية يتطلب اقرار ادلة العقود الالكترونية والمراسلات الالكترونية، والتواقيع الالكترونية وموثوقيتها كبينة في المنازعات القضائية. (عرب، ٢٠٠٠ : ٩٣)

ب- قضية الامان والحماية

ان تامين المعلومات المالية عن المستهلكين من الامور الهامة وعن الشركات التي تمارس نشاط التسويق من خلال التجارة الالكترونية ان تبذل كل مامن شانه تقليل المخاوف بعد ان يضع المستهلك رقم بطاقته الائتمانية وان موقعهم على الانترنيت هو موقع امن ولكن بدون المبالغة في ذلك.

ج- الخصوصية

ان موضوع حماية البيانات المتصلة بالحياة الشخصية موضوعا هاما مما اثار دراسات كثيرة ومناقشات مختلفة. حيث ازداد الضيق النفسي للمستهلكين من زيادة كمية وعمق المعلومات التي تجمع عنهم في عصر وفرة المعلومات.

د- الملكية الفكرية

ان حقوق الملكية الفكرية في نطاق التجارة الالكترونية كشراء خدمة برامج الحاسوب مثلا، تعد حجة على الطرف المنتج او البائع بوصفه مدخلا ضمن الوساطة التقنية والمستخدم لتحقيق القبول من ثبوت واقعة الطلب او استخدام المنتج. (نوح، ٢٠٠٠: ١١٦-١٢٩)

هـ- الضرائب

تتجه السياسات الحكومية الى عدم اقرارية ضرائب على انشطة التجارة الالكترونية انسجاما مع تحرير التجارة والخدمات المتعلقة بالانشطة التقليدية، حيث يصعب جدا تتبع التسليم المادي للمنتجات الالكترونية المباعة، اضافة الى قصور التشريعات عن تنظيم اليات ضريبية وجمركية المتعلقة بالتجارة الالكترونية. (نجار، ٢٠٠٢ : ١٤)

٤- تحديات التجارة الالكترونية عربيا ومحليا Arabic and local challenges

تقف عدة عقبات في وجه تطور التجارة الالكترونية من اهمها :-

أ- قلة حضور البنوك العربية في صفحات الانترنيت وتخوف بعضها من اصدار بطاقات الائتمان بشكل عام.

ب- نقص الوعي وغياب محاولات التوعية حول اهمية التجارة الالكترونية.

ت- عدم تبني المكومة استراتيجية قومية شاملة للتعامل بها.

ث- تخلف البنى التحتية للاتصالات في الوطن العربي.

ج- يلعب العامل القانوني دورا هاما في تطور التجارة الالكترونية حيث هنالك غياب التشريعات المناسبة والمخصصة حول تنظيم عمل التجارة الالكترونية في الوطن العربي

ح- لم يتم تحويل القدرات التطويرية الى طاقة انتاجية مؤثرة لقطاعات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.

خ- ضعف انشطة البحوث والتطوير حيث تدل المؤشرات الى تدني مستويات القدرة العلمية والتكنلوجية.

د- القيود على التعامل عبر شبكة الانترنيت من قبل بعض الحكومات.

ذ- نقص الامن والانظباط فيما يتعلق بتسرب معلومات الشركة عبر الانترنيت

ر- وجود تكلفة مرتفعة لاستخدام الانترنيت تشمل تكلفة الاعداد set up لانشاء موقع وتكلفة الاستخدام Usage للخدمات التي تشمل رسما ماليا متغيرا بفعل الاستخدام وهنا ندرج تطور حجم التجارة الالكترونية.

*واقع التجارة الالكترونية عالميا **Global situation EC**

جدول رقم (١)

يوضح تطور التجارة الالكترونية عالميا من ١٩٩٥ – ٢٠٠٥

الفترة الزمنية	القيمة مليار دولار
١٩٩٥	٠,٠
١٩٩٧	٢٦
٢٠٠١ – ٢٠٠٣	٣٣٠
٢٠٠٣ – ٢٠٠٥	١,٠٠٠

المصدر :– دراسة قامت بها شركة **CFO** في اذار عام ١٩٩٩، ٨–١٢

من الملاحظ ان التجارة الالكترونية تمنو بشكل كبير جدا حيث بلغ معدل هذا النمو بالمتوسط (٢٠٠%) سنويا. والجدير بالذكر ان حوالي (٨٠%) من حجم هذه التجارة يتركز حاليا في الولايات المتحدة الامريكية والنسبة المتبقية بين اوربا الغربية نسبة (١٥%) واسيا (٥%) معظمها في اليابان.

وفي دراسة اخرى قامت شركة **(IDC)** للابحاث نجد ان حجم التجارة الالكترونية سيصل بحلول عام (٢٠٠٥) الى (٥) تريليون دولار وهذا الرقم جاء معتمدا على نسبة الزيادة السنوية في عدد مستخدمي التجارة الالكترونية حول العالم والتي تسير بوتيرة (١٠٠) مليون مستخدم سنويا وعدد مستخدمي الانترنيت الذي سيصل الى نحو مليار مستخدم وهو مايعادل (١٥%) من نسبة سكان العالم. ولعل اهم انواع التجارة الالكترونية التي تشهد زيادة مضطردة في استخدامها هي **(B2B) , (B2C)** حيث يلاحظ الجدولين تطور حجم هذين النوعين خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦) حسب ثلاث مصادر مختلفة.

جدول رقم (٢)

يوضح تطور حجم التجارة الالكترونية **B2B** مليار دولار

المصدر	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
Forrester	–	–	٢,٢٩٣	٣,٨٧٨	٦,٢٠١	٩,٢٤٠	١٢,٨٣٧
IDC	٣٥٤,٩	٦١٥,٣٠	–	–	–	٤,٦٠٠	–
Fmarketer	٢٧٨,١٩	٤٧٤,٣٢	١,٤٠٨	٢,٣٦٧	–	–	–

Economic and development report 2003 / UNCTAD / EEB / 2 SUM

** البنية التحتية للتجارة الالكترونية **EC infrastrueture**

تشمل البنية التحتية الالكترونية (التجارة الالكترونية) اربعة امور. (الرفاعي، ٢٠٠٢ : ٢٥)

١- الاجهزة وتتضمن الحواسيب، موجة العمليات، كابلات، وتقنيات حديثة للاتصالات.

٢- البرمجيات وتتضمن برمجيات التشغيل وغيرها بالاضافة الى حزم برمجيات التجارة الالكترونية (وهي عبارة عن برمجيات خاصة تسمح باتمام عملية البيع والشراء عبر الانترنيت).

٣- مقدموا خدمات التوصيل بالشبكات العامة المفتوحة كالانترنيت ويعني ذلك الجهات التي تقوم بتوفير خدمة الانترنيت في الدول.

٤- الخدمات المخولة **Enabling service**

وهي خدمات تتعلق باتمام الصفقة التجارية كالاعلان وطرق البيع والتسليم وخدمات التحقق من الاهلية بالاضافة الى البنية الالكترونية لابد من توفير البنية المالية المناسبة لاساليب الدفع الالكتروني والاستخدام المكثف لوسائل الدفع الحديث لبطاقة الائتمان.

- الاثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية (Economic effect of EC)

١- تعمل التجارة الالكترونية على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية بين المنشات بفعل دخول المعرفة والمعلومات كاصل مهم رئيسي من اصول راس المال كما تتاح الفرصة لزيادة حجم عمليات البيع من خلال الاستفادة من القدرة على التسويق عبر الانترنيت طول ساعات النهار والليل دون ان تزيد التجارة الالكترونية من الضغوط التنافسية على المنشات. وذلك

بفعل تخفيض تكلفة المنتجات لا نصيب هذا النوع من التجارة سيؤدي الى زيادة كمية هذه المنتجات وسعي المنشات الى ترويجها في مناطق جديدة لم تكن تتوجه اليها من قبل. بمعنى ان التجارة الالكترونية تساعد المنظمات في داخل الاسواق العالمية والتسويق الدولي والى تقديم افضل عروض للبيع لجذب العملاء وتقديم التسهيلات للمستهلكين. مما يؤدي الى زيادة النفقات العامة الاخرى وبذلك تفقد المنشاة الاقل كفاءة قدرتها على المنافسة.

٢- تعمل التجارة الالكترونية على زيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي بسبب الكفاءة في عرض السلع والخدمات وتقليل قيود الدخول الى الاسواق والمقدرة العالية بالحصول على المعلومات.

٣- اتاحة الفرصة امام المنشات الصغيرة والمتوسطة للنفاذ الى اسواق جديدة لتصريف منتجاتها وكسر احتكار المنشات الدولية الكبرى لهذه الاسواق، حيث لم تعد المنشات الصغيرة بحاجة الى وسائط تقليدية للبيع.

٤- ستؤدي التجارة الالكترونية الى مزيد من تقسيمات العمل وتغير في انماطه واساليبه والتخلي عن بعض العناصر البشرية التي كانت تقوم بهذا العمل بالاضافة الى الاستغناء عن بعض الوكلاء والمتاجر بما يؤدي الى زيادة معدلات البطالة حتى ولو كانت بطالة مؤقتة ممكن ان تزول على المدى البعيد.

جدول رقم (٣)

يوضح تطور حجم التجارة الالكترونية B2C, B2B عالميا (مليارات الدولارات) حسب المنطقة الجغرافية لعام ٢٠٠٦

المنطقة	B2B	النسبة	B2C	النسبة
امريكا الشمالية	٧,١٢٧	%٥٨	٢١١	%٣٧,٥
اسيا	٢,٤٦٠	%٢٠	١٨٥	%٣٣
اوربا الغربية	٢,٣٢٠	%١٨,٩	١٣٨	%٢٤,٦

امريكا اللاتينية	٠,٢١٦	%١,٨	١٦	%٢,٩
اوربا الشرقية	٠,٨٤	%٠,٧	٦	%١,١
افريقيا والشرق الاوسط	٠,٦٩	%٠,٦	٥	%٠,٩
المجموع	١٣,٦٥٣	%١٠٠	٥٦١	%١٠٠

Economic and development report 2003 UNCTAD ISDTE / EC13/2 SUM

– واقع التجارة الالكترونية في البلدان العربية

تختلف التجارة الالكترونية في الوطن العربي الى حد كبير عن باقي دول العالم. اذ نجد العديد من الشركات العربية مازالت بعيدة عن ممارسة التجارة الالكترونية. حيث نجد ان معظم الدول العربية مازالت متخلفة عن ركب التعاملات الالكترونية وان اجمال الانفاق العربي لايزيد عن (٩٥) مليون دولار سنويا عبر تجارة الانترنيت وان اكثر المتعاملين بالتجارة الالكترونية تركز مشترياتهم في شراء برامج واجهزة الحاسوب بنسبة تزيد عن (٧٠%) بينما تتوزع النسبة الباقية على الكتب والهدايا وكما ان (٨٠%) من المشتريات العربية تتم خارج المواقع العربية وذلك بسبب ندرة المواقع العربية التي لاتمثل اكثر من (٠,٥%) من مساحة الاستخدام على شبكة الانترنيت.(محمد، ٢٠٠٤ : ٦)

اما عن مستخدمي شبكة الانترنيت في البلدان العربية قد وصل نهاية عام ٢٠٠٤ حوالي (٣,٥٤) مليون دولار حسب مسح احصائي اجرته موابة عجيب كوم. ويتوزع مستخدمي الانترنيت في الدول العربية والتي تتقدم الامارات العربية المتحدة على جميع الدول العربية.

يرى البعض ان الشعارات التي ترفعها الولايات المتحدة في سبيل اقرار التجارة الالكترونية ليست سوى بداية لتحقيق مصالح لشركات امريكية والدافع ان بحث الامور المتعلقة بالتجارة الالكترونية يعد من الامور المعقدة ولاسيما انها في جوانب عديدة ترتبط بسيادة الدول ومدى قدرتها على التحكم في اقتصادياتها وتجارتها الخارجية وهي في كل الاحوال لصالح الاغنياء.

وفي اغلب الدراسات المستقبلية للتجارة الالكترونية سوف تستحوذ على ٧٠% من حجم التجارة الدولية عام ٢٠١٠ وذلك بعد توثيق الاوضاع القانونية ونمو المعرفة التقنية باستخامات الانترنيت في مختلف دول العالم. وتهدف التجارة الالكترونية بعض الانشطة التجارية حاليا مثل شركات تاجير السيارات وبيع الالكترونيات والمعارض وتجارة الاثاث والافلام والمعلومات وغيرها وتعد شركة السياحة والطيران والنقل والتامين بانواعه والمصارف من اهم الانشطة التي استفادت من خدمات التجارة الالكترونية (محمد وقدري، ٢٠٠٦ : ١٧٨)

تشير الدراسات البحثية والاحصائية الى ان اللغة العربية لاتمثل اكثر من (٠,٥%) من مساحة الاستخدام على شبكة الانترنيت، وهذا يعد عائقا امام نجاح تجارة التسويق الالكتروني في المنطقة العربية، فمشكلة اللغة العربية تمثل عاملا مهما يقيد نشاط التجارة الالكترونية العربية، اضافة الى ان عدم الالمام بوسائل التجارة الالكترونية وتحديد وسائل الوفاء بالثمن عبر تقنيات الدفع النقدي وبطاقات الائتمان، وضعف الثقة بالجوانب الامنية لحماية المعلومات. (عرب، ٢٠٠٠ : ٥٦– ٧٢)

وفي الواقع لاتوجد بيانات حقيقية عن حجم التجارة الالكترونية العربية، لا وبل حاليا لايمكن اعتبار اية دولة من الدول العربية طرفا من اطراف التجارة الالكترونية العالمية، فهي حديثة الولادة عالميا ولايزال يحيطها بعض الغموض خصوصا بالضمانات والحوالات المالية. (حصاونة، ٢٠٠١ : ٢١)

ولكن الواقع بشكل عام يقول ان التجارة الالكترونية خلال عدة سنوات قادمة لن تصبح خيارا بل فرضا، على اعتبار ان هذه التجارة توفر الوقت والمال عل السواء، وتعتبر اكثر فعالية من أي طريقة تجارية اخرى، لذلك فالحكومات والقطاع الخاص في الدول العربية يجب ان تتعاون لخلق البيئة المناسبة للتجارة الالكترونية، وهذا يتطلب زيادة الوعي، وتشجيع التعامل مع الحاسوب والانترنيت، وتطوير الموارد البشرية، وتامين الاتصالات وخدمات الانترنيت والامن وطرق الدفع الالكتروني. واهم من ذلك يجب على الحكومات وضع قوانين وانظمة للاعتراف بهذا الواقع الالكتروني. (عرب، ٢٠٠٠ : ٥٦ – ٨٢)

وعلى هذا يمكن حصر التحديات في حقل بناء التجارة الالكترونية العربية على النحو الاتي. (الرفاعي، ٢٠٠٢ :٣٦)

١– تحديات البنى التحتية

تعني ضعف تاهيل الموارد البشرية، كلف الاتصالات العالية، البطالة الكبيرة، والدخل المنخفض للحصول على الحواسيب.

٢- تحديات البيئة القانونية

فضمن اطار عذا النوع نجد العديد من التحديات التي يجب التعامل معها والتقليل من اثارها السلبية ومنها :-

أ- المعلومات وخصوصية التعامل مع الجانب الشخصي والسري منها.

ب- الاجراءات والقواعد الخاصة بالامان في التعامل الالكتروني.

ت- حقوق الملكية الفكرية والنشر الالكتروني، وحقوق النسخ والنشر وعموم الممارسات التجارية الحديثة الاخرى.

ث- التعامل المصرفي عن بعد واجراءات التوقيع الالكتروني.

٣- تحديات الاستمرارية والتميز والقدرة التنافسية.

٤- جمود الانظمة الضريبية

ويمكن حصر اهم المشاكل الخاصة بالتجارة الالكترونية العربية في المجال الضريبي وكالاتي. (حصاونة، ٢٠٠٠ : ٢١)

أ- التجارة الالكترونية غير منظورة وبالتالي يسهل تهريب عوائدها.

ب- صعوبة الحصر وتحديد المجتمع الضريبي للتجارة الالكترونية.

ت- صعوبة تتبع وفهم المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنيت.

ث- قصور التشريعات الضريبية الحالية وعدم وجود مستندات يمكن مراجعتها.

ان بعض هذه التحديات يمكن ان تعالج بشكل انفرادي والبعض الاخر يمكن ان يكون جماعي. وهنا ندرج بعض احصائيات استخدام الانترنيت في دول الشرق الاوسط وعدد السكان لعام ٢٠٠٧، وكذلك بيان عدد المستخدمين لشبكة الانترنيت في دول الوطن العربي في عام ٢٠٠٩، وبعد ذلك دول مختارة حسب صادرات الخدمات مقارنة مع دول اخرى لعام ٢٠٠٤

جدول رقم (٤)

يوضح احصائيات استخدام الانترنيت في دول الشرق الاوسط وعدد السكان عام ٢٠٠٧

الدولة	السكان لعام ٢٠٠٦	استخدام الانترنيت لعام ٢٠٠٦	نسبة السكان المستخدمين للانترنيت ٢٠٠٦	النسبة مقارنة مع الشرق الاوسط	النمو خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦
البحرين	٧٢٣,٠٣٩	٤٠,٠٠٠	%٢١,١	%٠,٨	%٢٨١,٨
ايران	٦٩,٤٤٢,٩٠٥	٢٥٠,٠٠٠	%١٠,٨	%٣٩,٤	%٢,٩٠٠
العراق	٢٦,٦٢٨,١٨٧	١٢,٥٠٠	%٠,١	%٠,٢	%١٨٨
الاردن	٥,٢٨٢,٥٥٨	١٢٧,٣٠٠	%١١,٩	%٣,٣	%٣٩٤,٥
الكويت	٢,٦٣٠,٧٧٥	١٥٠,٠٠٠	%٢٦,٦	%٣,٧	%٣٦٦,٧
لبنان	٤,٥٠٩,٦٧٨	٣٠٠,٠٠٠	%١٥,٥	%٣,٧	%١٣٣,٣
عمان	٢,٤٢٤,٤٢٢	٩٠,٠٠٠	%١٠,١	%١,٣	%١٧٢,٢
فلسطين	٣,٢٥٩,٣٦٣	٣٥,٠٠٠	%٧,٥	%١,٣	%٥٩٤
قطر	٧٩٥,٥٨٥	٣٠,٠٠٠	%٢٠,٧	%٠,٩	%٤٥٠
السعودية	٢٣,٥٩٥,٦٣٤	٢٠٠,٠٠٠	%١٠,٨	%١٣,٣	%٩,١٧٠
سوريا	١٩,٠٤٦,٥٢٠	٣٠,٠٠٠	%٤,٢	%٤,٢	%٢,٥٦٦,٧
الامارات	٣,٨٧٥,٩٣٩	٧٣٥,٠٠٠	%٣٦,١	%٧,٣	%٩٠,١
اليمن	٢٠,٧٦٤,٦٣٠	١٥,٠٠٠	%١,١	%١,٢	%١,٣٦٦,٧
المجموع	١٩٠,٠٨٤,١٦١	٣,٢٨٤,٨٠٠	%١٠,٠	%١٠٠	%٤٧٩,٣

http://ar.wikipedia.org

جدول رقم (٥)

يوضح بيان عدد المستخدمين لشبكة الانترنيت في دول الوطن العربي لعام ٢٠٠٩

الدولة	العدد التقريبي	نسبة عدد المستخدمين الى السكان
الجزائر	٢,٣٠ مليون	%٦,٢
السودان	٤,٠١ مليون	%٧,٦
السعودية	٩,٢٧ مليون	%٣٤,٧
العراق	٣,٢٢ مليون	%١٢
الامارات	١,٧٧ مليون	%٣٥,٣
سوريا	١,٩ مليون	%٥,٩٤
تونس	١,٩٧ مليون	%١٣,٧
الكويت	٧٢٤ إلف	%٢٦,٢
الاردن	٦٩٤ إلف	%١٢,٩
لبنان	٦١٧ إلف	%١٥,٨
اليمن	٣٧٧ ألف	%١,٣
عمان	٢٨٨ ألف	%١٠,٢
فلسطين	٢٤٦ ألف	%٧,٩
قطر	٢٢٢ ألف	%٢٨,٣
ليبيا	٨٥١ ألف	%١٣,٨٤
البحرين	١٥٧ ألف	%٢١,٢
الصومال	٩٠ ألف	%٠,٧
موريتانيا	٢١,٧ ألف	%٠,٩
جيبوتي	١٠ ألاف	%١,١

الدولة	العدد التقريبي	نسبة عدد المستخدمين الى السكان
مصر	١١,٤٨ ملايين	%١٥,٦
المغرب	١٤,٢٧ مليون	%٤٢,٨

جدول رقم (٦)

ترتيب دول مختارة حسب صادرات الخدمات مقارنة مع دول أخرى لعام ٢٠٠٤

الدولة	الترتيب	% من صادرات العالم	معدل النمو
كوريا الجنوبية	١٧	١,٧	١٦
سنغافورة	١٨	١,٧	٣
الهند	٢١	١,٤	٧
تايلاند	٢٣	١,٣	٧
تركيا	٢٦	١,١	٢٩
ماليزيا	٢٩	٠,٧	٩
مصر	٣٤	٠,٦	١٩
اندونيسيا	٤٠	٠,٤	–

http://ai.wikipedia.org

الاستنتاجات

١- ظهور العولمة المعلوماتية والتجارة الالكترونية هي ابرز المنجزات في تاريخ البشرية وتنامي الاهتمام بالتجارة الالكترونية بين مختلف القطاعات.

٢- اهمية توفر المتطلبات الاساسية لقيام التجارة الالكترونية اهمها، البني التحتية الالكترونية والمتمثلة بقطاع تقنية المعلومات من اجهزة اتصال وانترنيت.

٣- اهمية وضع التشريعات والانظمة المناسبة للتعاملات الالكترونية.

٤- تدني المحتوى التكنولوجي وصادرات البلدان العربية والذي يعد مؤشرا مهما في القدرات التكنولوجية الاقتصادية وضعف انشاء واستخدام المعلوماتية.

٥- تواجه الدول العربية تحديات في استخدام التجارة الالكترونية لعدم توفر البني التحتية وضعف الوعي التقني والثقافي في مجال تطبيقاتها وضعف الدور الحكومي في الدعم والتأهيل.

المقترحات

١- وضع استراتيجيات للاصلاح الاداري والاقتصادي وتطوير قطاع المعلومات.

٢- انشاء مركز وهيات وطنية في مجال تعبئة المعلومات وتطوير القاعدة التكنولوجية وتعزيز دور البحث العلمي.

٣- توجيه الاستثمارات المحلية والاجنبية في مجال قطاع الاتصالات.

٤- سن التشريعات والقوانين اللازمة ووضع الضوابط للحفاظ على حقوق العاملين.

المصـــادر

اولا :- الكتب العربية

١- ابراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي، ٢٠٠٠، اطار مقترح للتعديلات الضريبية اللازمة للتحول الى عالم التجارة الالكترونية، مطبعة السلام، مصر

٢- احمد منير نجار، ٢٠٠٢، اشكالية البعد الضريبي في التجارة الالكترونية، جامعة الكويت، مطبعة الكويت، الكويت

٣- اسماعيل صبري عبدالله، ٢٠٠٠، موقع الاقتصاد العربي في ظل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية،المؤسسة العربية للنشر، بيروت

٤- بشار عباس، ٢٠٠٥، دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، النادي العربي للمعلومات، مصر

٥- حسانة محي الدين، ٢٠٠٣، اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات، النادي العربي للمعلومات، تقرير منظمة العمل الدولية حول الاستخدام في العالم للعام ٢٠٠١، الجزء ماقبل الاخير، بيروت، لبنان.

٦- حازم حصاونة، ٢٠٠١، التجارة الالكترونية واثارها المتوقعة على الايرادات في العالم العربي، جامعة فيلادلفيا.

٧- حشماوي محمد وعبد المجيد قدري، ٢٠٠٦، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

٨- عادل حسين، ١٩٨١، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، دار الوحدة، مصر

٩- رافت رضوان، ١٩٩٩، عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية

١٠- سعد ياسين غالب الرفاعي، ٢٠٠٢، الاعمال الالكترونية في البيئة العربية الواقع والتحديات، جامعة الزيتون الاردنية، مطبعة الجامعة، الاردن

١١- طاهر الغالبي احمد العسكري، ٢٠٠٢، تحديات التجارة الالكترونية، جامعة الزيتونة الاردنية، مطبعة الجامعة، الاردن الطبعة الخامسة، دار الايمان للطباعة، جامعة القاهرة، مصر.

١٢- عاطف عدلي العبد د.نهى عاطف العبد، ٢٠٠٧، الاعلام التنموي والتغير الاجتماعي،

١٣- عبد المحسن توفيق محمد، ٢٠٠٤، التسويق وتحديات التجارة الالكترونية، مكتبة القاهرة، مصر .

١٤- عمر صفر، ٢٠٠٧، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، الدار الجامعية، مصر .

١٥- فؤاد مرسي، ١٩٨٠، الانفتاح الاقتصادي، ط٢، دار الوحدة للطباعة والنشر، العراق

١٦- محمد طاقة، ٢٠٠١، العولمة الاقتصادية ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، العراق

١٧- مصطفى ناصر الدين، ١٩٩٩، التجارة الالكترونية اشكالها وابعادها الاقتصادية والمالية، الشركة العربية للاعلام، مصر .

ثانيا :- المجلات

١- سليم نوح، ٢٠٠٠، التجارة الالكترونية في الاردن، مجلة المعلوماتي، العدد ٩٤، سوريا

٢- عبد الوهاب المسيري، ١٩٩٦، النظام العالمي الجديد، عولمة الالتفاف بدلا من المواجه في المعرفة، مجلة المعرفة، العدد ٤٦،

٣- فواز جار الله الدليمي، ٢٠٠٤، برامج التكييف الهيكلي في الاقطار النامية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٥، العدد ٧١، الموصل، العراق

٤- ماهر امين و د. لطيف زيود، ٢٠٠٧، التحديات الضريبية للتجارة الالكترونية العربية وامكانية تطويرها، جامعة تشرين للدراسات والبحوث، المجلد ٢٩، العدد ١، مصر

٥- يونس عرب، ٢٠٠٠، التجارة الالكترونية، مجلة المعلوماتي، العدد ٩٣، سوريا

ثالثا :- شبكة المعلومات (الانترنيت)

1- www.nis.gov.jo

ABSTRACT

The economy does not go to the states itself , and that attention to any external economic turbulence (in other countries) as the international economy works seamlessly in a complex web of commercial and financial relations among all states. In order for the international economic system is going smoothly , it contributes to the rapid economic development as the system of international trade has suffered in the production and in comes of the various parts of the world.

Therefore, for the states to monitor its international economic relations through trade policies and management of foreign exchange market and coordinate their economic policies with other countries.

So have tried to search to identify the most important of those challenges facing the economies is directly related to the future of trade through the information revolution, which has intervened even to restrict foreign economic relation and private commercial and form economic blocs , especially the world trade organization and its role in reducing the risks in capital markets and the stability of the monetary system national fiscal and monetary policies of the country in order to achieve its goals in economic development.